

نظرة عن الخصوصية كأداة للتحويل إلى اقتصاد السوق

جميلة لرقام *

Résumé:

La privatisation est un sujet d'actualité, au même titre que la mondialisation. Selon les institutions internationales (FMI, BIRD), la privatisation est présentée comme la solution **miracle** à la crise que traverse les pays du tiers monde en général, et les pays arabes en particulier.

Ces derniers, dont la plupart des activités économiques, reposent sur le secteur public ignorent l'efficacité du processus de privatisation.

Il est indispensable de distinguer entre la nature de la propriété de la firme et son mode de gestion, qui constitue le facteur essentiel.

Et pour cela, cet article se focalisera sur les points importants suivants :

- La définition du processus de privatisation.
- La description des procédures et la détermination des obstacles que rencontre la privatisation.

* أستاذة مكلفة بالدراسات الاقتصادية وعلوم التمير جامعة الجزائر

ملخص:

على الرغم، من تعدد تسميات الخصوصية، وفق لرؤى الباحثين و المؤلفين إلا أنهم يعتبرونها أداة لتحول إلى اقتصاد السوق، و عملية ضرورية إن لم نقل حتمية، على البلدان النامية عامة. للقضاء على الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، و الرفع من الكفاءة الاقتصادية. كما أن الحلول للأزمة الاقتصادية تأتي من داخل البلد نفسه.

و لا تستورد، فإن الدول العربية، على غرار الدول النامية تجابه التحديات العالمية، التي تقتضي منها التريث و الاختيار الأنسب للأساليب و السياسات لتطبيق برامج الخصوصية بحيث تحقق لها أهداف منشودة مثل: رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية و تحسين مستواها الإنتاجي و تتماشى هذه السياسة مع اقتصادياتها.

مقدمة:

لقد تعرضت اغلب الدول النامية و من بينها الدول العربية إلى أزمات اقتصادية عديدة منذ بداية الثمانيات أهمها: أزمة الديون الخارجية بالإضافة إلى تفاقم عجز موازينها التجارية، ارتفاع التضخم، ضعف النمو الاقتصادي.

و لأجل معالجة تلك المشاكل، و رفع كفاءة اقتصادياتها، لجأت هذه الدول إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض جديدة، و إعادة جدولة ديونها كما هو الحال في العديد من البلاد النامية، و كانت توصيات صندوق النقد الدولي إلزامية في الغالب، لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، ويتضمن هذا الأخير على جملة من الإجراءات أهمها: تحرير الأسعار وإلغاء الدعم السلمي، و خصوصية المؤسسات العامة، وتحرير التجارة الخارجية.

و تتمثل مشكلة الدراسة، في عدم وضوح فاعلية برامج الإصلاح الاقتصادي.

- خاصة التي تعتمد على خوصصة القطاع العام بشكل سريع في تحقيق الأهداف المسطرة والمتمثلة في تحسين الكفاءة الاقتصادية في جميع المجالات. ونطرح التساؤل التالي: هل الخوصصة قادرة على إزالة الإختلالات التي يعاني منها البلد النامي من بينها البلد العربي. و لأجل ذلك، نحاول التعرف في هذه الورقة على المحاور التالية:

I - مفهوم الخوصصة ومبرراتها .

II - الأساليب المتخذة لتنفيذ الخوصصة.

III - المشاكل التي تعترض عملية الخوصصة.

I- مفهوم الخوصصة ومبرراتها:

1.1. مفهوم الخوصصة Privatisation:

توصف عملية الخوصصة، اليوم بأنها ظاهرة عالمية حديثة النشأة. و يرجع استخدام كلمة (Privatisation) كسياسة اقتصادية في بريطانيا منذ أواخر السبعينات في عهد حكومة المحافظين عام 1979 و ثم ما لبثت أن انتشرت الخوصصة وفق اختلاف رؤى الباحثين. فبعض المؤلفين يعرفون الخوصصة: "تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص. و أما البعض الآخر، فيرون أن الخوصصة هي مرحلة من سياسات الإصلاح الاقتصادي، تعمل على تحويل المشاريع العامة إلى مشاريع خاصة في مجال الملكية أو الإدارة عن طريق جملة من الأساليب المتاحة. من الملاحظ، أن الخوصصة تسعى إلى تحرير النشاط

الإقتصادي و إفساح المجال للقطاع الخاص، فهي ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لزيادة كفاءة الاقتصاد الوطني، بما يضمن زيادة الإنتاج و الإنتاجية.

2.1. مبررات الخصوصية:

تعتبر سياسة الخصوصية حديثة النشأة، ما لبثت إن عرفت انتشارا واسعا في العالم، و طبقت في كثير من الدول. إذ وفقا لإحصاءات البنك الدولي الصادرة في 2000 أن حوالي 88 دولة باعت أصول قيمتها 153 مليار \$ في 3.800 عملية، خلال فترة 1988 - 1995 .

وتبين البيانات أيضا، خلال 1988 - 1995 ارتفاع الدول المطبقة لبرامج الخصوصية من 12 دولة في عام 1988 إلى أكثر من 80 دولة عام 1995¹

-إذا كانت من دوافع الدول المتقدمة إلى تبني هذه السياسة، يعتمد أساسا على انتهاج أسلوب التنمية يعيد النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي، و جعل التنمية عن طريق تفعيل القطاع الخاص. بغية تحسين الكفاءة و تحقيق فعالية أكبر في إدارة المؤسسات العامة، و بالتالي تحقيق الإنتاجية و الأداء الأفضل.

فإذا كان تحقيق الكفاءة هو الحافز و الدافع في البلدان الأوروبية، فما هي دوافعه في البلدان العربية على غرار البلدان النامية.

- ¹ أوروبا الشرقية: بلغت المبيعات 20 مليار \$ أي بنسبة 17% من إجمالي مبيعات العالم المخصصة وفق لمصادر البنك الدولي. تم تقسيم تلك المبيعات على النحو التالي :
- دول أمريكا اللاتينية: مبيعات عمليات الخصوصية 54 مليار \$ أي بنسبة 46% من مجموع قيمة الأصول العامة المخصصة في العالم.
- شرق آسيا بلغت المبيعات إلى 8 مليار \$ أي بنسبة 25% من إجمالي الأصول العامة.
- أما دول العالم الثالث، حققت مبيعات 12% من إجمالي المبيعات من الخصوصية في العالم.

قبل الرد على السؤال نذكر بأهم مبررات دعاة الخصخصة وهي:

أ- ارتفاع حجم المديونية الخارجية و تدهور الإقتصاد الوطني محليا و خارجيا.

تعاني أغلب الدول النامية، و من بينها الدول العربية، من أزمة اقتصادية إبان الثمانينات، تجسدت في أزمة المديونية التي أثقلت كاهل الدولة بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، و ارتفاع أسعار الفائدة الدولية إذ بلغت زهاء 20 بالمائة آنذاك للقرض قصيرة الأجل. إضافة إلى انكماش رؤوس الأموال، مما انعكس على حركة رؤوس الأموال و التجارة و السياحة في البلدان العربية غير النفطية ذات الدخل المحدود، مما سبب في عجز موازينها التجارية و في ميزان المدفوعات.

و أضحت الحاجة الملحة إلى التمويل الخارجي، وتحسين كفاءة اقتصادها و إلى تدفق رؤوس الأموال مع جلب الاستثمار إليها، الأمر الذي دفع الدول العربية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لمعالجة مشاكلها و القضاء على الاختلالات الداخلية، غير أن هذا الأخير طالبها بتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تحوي على جملة من الإجراءات أهمها:

- 1- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
 - 2- سحب الدعم الحكومي من السلع و الخدمات.
 - 3- تقليص النفقات الحكومية.
 - 4- تحرير أسعار السلع و الخدمات، تحرير التجارة الخارجية.
 - 5- تشجيع القطاع الخاص ليصبح رائدا في التنمية الاقتصادية.
- وتعد توصيات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي إلزامية في الغالب حتى تحصل على الموافقة في أسواق اقتصاد العالم.

وهناك عوامل خارجية جعلت الدول تتبنى اقتصاد السوق وهي:

- 1- انهيار المعسكر الاشتراكي، وفشل نظامه على رفع عجلة الاقتصاد.
- 2- التطور الكبير في التجارة العالمية و بروز التكتلات و توقيع اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
- (و الأخذ بنظام الجودة الشاملة).

ب- زيادة الكفاءة الاقتصادية:

يرى أنصار الدعوة إلى الخصخصة أن سياسة الخصخصة هي أفضل وسيلة لرفع الكفاءة الاقتصادية¹ للمؤسسة، وبالتالي يرتفع معدل النمو الاقتصادي بشكل عام.

لقد أثبتت الدراسات إن القطاع العام صار عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة بسبب الأداء المنخفض و تدني الكفاءة الإنتاجية، و لأن مشاكل القطاع العام تعتبر دافعا رئيسيا لتحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص عن طريق الملكية أو الإدارة.

¹ مضمون الكفاءة: يمكن الإشارة إلى أبعاد الكفاءة التالية:

- كفاءة تخصيص الموارد و تستوجب تسعير السلع النهائية بما يعكس تكلفة توفيرها أي أن السعر يجب أن يساوي التكلفة الحدية.
- كفاءة إنتاجية تستند على قدرة المؤسسات على تحقيق أكبر إنتاج بأقل التكاليف.
- كفاءة الحجم و تتطلب إمكان و وضع حدود على الدخول غير المجدية في الصناعة.
- الكفاءة النابعة من التنافس و التنظيم و تستدعي وجود الظروف التنافسية خارج المؤسسة و التنظيمية داخلها لإجبار الإدارة على بذل أقصى جهد ممكن لخفض التكاليف.
- الكفاءة الديناميكية تستدعي الاختراع و التجديد في المؤسسات القائمة.

و لا يخفى على أحد أن القطاع العام يتكبد خسائر جمة تزهق ميزانية الدولة و تتحمل الدولة خسائر هذه المؤسسات، لذا تعزى الأزمات الإقتصادية للدول النامية إلى سيطرة القطاع العام على جل الأنشطة الإقتصادية مع تهميش دور القطاع الخاص.

و في الواقع إن الخسارة لا يتكبتها القطاع العام فقط و بل القطاع الخاص أيضا معرض للخسارة و لكن الفرق الأساسي بين القطاع العام الفاشل و القطاع الخاص الفاشل أن الأول مستمر ودائم مهما عظمت خسارته و عليه أن كفاءة استغلال الموارد لا يقتصر على القطاع الخاص أو العام، الكفاءة بغض النظر عن طبيعة الملكية متعلقة بطبيعة الإدارة.

وفي اعتقادي فإن القطاع العام كفاء هو أيضا و الأمثلة على نجاحه كثيرة، و يرجع عدم تحقيق كفاءة القطاع العام إلى أسباب عديدة لا علاقة لها بالجانب الإقتصادي و هي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية و التوزيع العادل للدخول.
- تقديم السلع و الخدمات بأسعار لا تمثل تكلفتها الحقيقية.
- خلق فرص الشغل.
- كما أن هناك دوافع أخرى للخصوصية تتجسد في:
- الخصوصية تؤدي إلى الحصول على السلع و الخدمات بجودة عالية و بسعر مقبول بفضل تعزيز المنافسة.
- تقليص البيروقراطية الحكومية و التخلص من الفساد الإداري.
- جلب رؤوس الأموال الأجنبية و المحلية من شأنه تعبئة المدخرات الوطنية.
- كما لعملية الخصوصية دور هام في التصدير و الإستيراد بحيث ما تنتجه المؤسسة المخصوصة من سلع و خدمات ذات جودة ونوعية معتبرة يزيد من قدرة الدولة على التصدير و تحقيق الإشباع لمستهلك الخارجي و تطوير عملية

التسويق كما أن الإهتمام بالاستثمارات الداخلية و الأجنبية محليا و ما توفره من السلع و الخدمات، يلبي حاجات المستهلك الداخلي و بالتالي يقلص من الفجوة بين الصادرات و الواردات هذا من شأنه التقليل في عجز في ميزان المدفوعات في الواقع.

3.1. أهداف الخصوصية:

تهدف الدول التي تبنت سياسة الخصوصية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- 1- رفع الكفاءة الاقتصادية: إذ هناك الأنشطة التي يستطيع القطاع الخاص القيام بها بكفاءة أفضل من القطاع العام على إدارة المؤسسات الإنتاجية و الخدماتية.
- 2- تخفيض التكاليف و النفقات العامة، و ذلك عن طريق تخلص الدولة من القطاعات غير المربحة و التي تستنزف الخزينة العامة.
- 3- تطوير السوق المالي، ويعد شرطا أساسيا لإنجاح برنامج الخصوصية، فمن خلالها يتم طرح أسهم الشركات بعد خوصصتها، و جلب مدخرات القطاع الخاص.
- 4- توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع، و فتح المجال لمساهمة العمال في تسيير المؤسسة المزمع خوصصتها، لأجل تشغيلها أفضل و إلغاء احساسهم باللامبالاة.
- 5- تعزيز المنافسة الجيدة و جعل آليات السوق هي القادرة على تحقيق التوازن بين العرض و الطلب و الإستغلال الأمثل للموارد.
- 6- جذب الإستثمار الأجنبي من أجل تطوير المؤسسة الاقتصادية و تنميتها.
- 7- خلق مناصب الشغل على المدى الطويل بالتالي التخفيف من حدة البطالة المقنعة.
- 8- تطوير الجهاز المصرفي، لأن المصارف لها دورا أساسيا في توفير السيولة، و منح القروض اللازمة للمؤسسات المزمع خوصصتها.

9- زيادة الموارد المالية للدولة من خلال توظيف حصيلة مبيعات المؤسسات المخصصة في بناء الهياكل القاعدية أو تسديد ديون المؤسسات تجاه القطاع المصرفي.

إن المتمعن في أهداف الخصوصية، تدفعه إلى طرح التساؤل التالي:

- هل مسألة الكفاءة الاقتصادية لها صلة وطيدة بطبيعة الملكية؟
- هل يوجد في الواقع سوق المنافسة التامة بحيث تستطيع آليات السوق القيام بدورها على أكمل وجه؟
- كيف يحل مشكل البطالة العويص في بلد يتسم بهيمنة القطاع العام على جل النشاط الاقتصادي؟
- ثم إلى أي مدى يستطيع القطاع الخاص قيادة أو بالأحرى يعوض القطاع الخاص الدولة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

II- أساليب الخصوصية:

يتعذر حصر كل الطرق و السبل الكفيلة بإجراء عملية الخصوصية، فهي تتباين و تتفاوت الأساليب وفقا لما تتبناه الدولة و تقتضيه حاجة الاقتصاد و في هذه الورقة، نذكر الأساليب الرامية إلى توسيع قاعدة الملكية بانتقال ملكية الدولة إلى القطاع الخاص كليا أو جزئيا.

1.2. طريقة العرض العام:

تستعمل كثيرا في الدول المتقدمة، إذ تعرض أسهم المؤسسات العامة كليا أو جزئيا على الجمهور لشرائها عن طريق الأسواق المالية المتطورة بها على خلاف الدول النامية و أوروبا الشرقية التي تتعذر بها الأسواق المالية.

2.2. طريقة العرض الخاص:

تحبذ الدول النامية إتباع هذه الطريقة، إذ لا تستوجب وجود سوق المالي فتنشر قائمة المؤسسات العامة المزمع خوصصتها للأفراد أو الشركات محليا أو أجنبيا، وتعلن الهيئة المختصة بالخصوصية عن طريق - وسائل الإعلام - لكن ما يعترض هذه الطريقة هو ضعف القطاع الخاص لهذه الدول.

3.2. طريقة بيع المؤسسات العامة للعاملين أو الإدارات.

يتميز هذا الأسلوب بسرعة تنفيذ الخصوصية، و تسمح للعاملين بحصولهم على أسهم مجانية (رمزية لأسعارها المنخفضة) و هذا الأسلوب متبع في أوروبا الشرقية بغية إنجاز عملية في فترة وجيزة (كما أن هذه الطريقة تجنب الحكومة من تمويل عملية إعادة هيكلة المؤسسة قبل خوصصتها) ويعاب عليها أن توسيع نطاق الملكية يلحق الضرر بكفاءة بتنظيم المؤسسة و رقابتها، غير أن بعض العاملين و الإداريين لا يستطيعون شراء المؤسسات العامة بسبب ضعف قدرتهم الشرائية.

4.2. طريقة استبدال الدين بكل أو جزء من رأس مال المؤسسة العامة تحت الخصوصية.

تتم مقايضة الديون بالمساهمة كأحد الأساليب الممكن استعمالها لتخفيف أعباء الديون، و هذا الأسلوب يساهم في خفض عبء الديون الخارجية للدولة غير أن هذا الأسلوب لم يتحقق كثيرا في الدول النامية لأحجام بعض الشركات الأجنبية عن المؤسسات العامة تحت الخصوصية.

و توجد أساليب أخرى للخصوصية لا تتطلب تغيير الملكية و هي:

أ- العقد الإيجازي:

تقوم هيئة الخوصصة بكراء المؤسسة العامة لبعض الأفراد أو الشركات خلال مدة محددة، و يتضمن العقد مثلاً بعض الشروط - استمرار المؤسسة في وظيفتها السابقة- و هذا الأسلوب غير مستعمل كثيراً و يعد ناجحاً من حيث مشكلة قلة الخواص في الدول النامية.

ب- إدارة المؤسسات العامة بصورة تجارية بحتة:

يتضمن هذا الأسلوب على إبقاء ملكية المؤسسة العامة للدولة بينما يدخل معظم أساليب القطاع الخاص في الإدارة أي إعطاء الاستقلالية للمؤسسة في تسيير شؤونها -تحديد، أهدافها، أسعارها-

ج- تقليص نشاط المؤسسة العامة:

يتم ذلك عن طريق فسخ المجال للقطاع الخاص في الولوج إلى قطاع معين و القيام ببعض الخدمات التي كانت حكرًا على المؤسسة العامة، مما يحرك و يعرض المؤسسة للمنافسة.

بعد سرد هذه الأساليب بإيجاز و ليست كلها و قد تكون متداخلة فيما بينها أي يمكن للمؤسسة الإعتماد على أسلوبين أو أكثر حسب ما تقتضيه الحاجة إلى ذلك، ولكن ما هو الأسلوب الأنجع المتبع من طرف الدولة لتحقيق الخوصصة ؟

وفي واقع الأمر يتوقف اختيار الأسلوب على أهداف الدولة الرامية من وراء سياسة الخوصصة فإذا كانت تستهدف إلغاء التأمين فتعمل على تحويل المؤسسات العامة إلى قطاع الخاص عن طريق طرح الأسهم و أما إذا كانت تستهدف تقليص حجم المديونية الخارجية و جلب الاستثمار الأجنبي فتعتمد الدولة إلى مقايضة ديونها الخارجية أو البعض منها مقابل أصول من القطاع العام.

III- المشاكل التي تعترض عملية الخصخصة:

لقد نجحت الدول الرأسمالية في تطبيق سياسات الخصخصة بفضل توفر ظروف النمو المتاحة وتطور القطاع الخاص بها تطورا تاريخيا مميزا. و على خلاف ذلك، فمن الصعب، على الدول النامية- عند تبني الخصخصة- أن تلحق بركب الدول المتقدمة في فترة وجيزة جدا، حسب ما تمليه المؤسسات المالية الدولية. وهذا نظرا للاختلاف الجوهرى بين مراحل النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة والنامية. وفي اعتقادي، أننا فعلا نحن نعيش مع الغرب في مكان واحد ألا وهو كوكب الأرض، ولكننا لا نعيش معهم في زمان واحد، بل هم أسبق منا...

و لا أظن أن أي بلد مهما نفذ برامج الخصخصة بحذافيره، أن يبني مجتمعا رأسماليا مزدهرا على نمط المجتمع الرأسمالي الحالي. ومن هذا المنطلق، يمكن تصور بعض الصعوبات المرتبطة التي تعترض عملية الخصخصة و هي:

1- عدم التحكم في تحديد أسعار السلع و الخدمات ذات الإحتكار الطبيعي وأعني بذلك (خدمات الكهرباء، الماء، الغاز...)

وبالتالي يعني الإنتقال من الإحتكار العام إلى الإحتكار الخاص، وبالتالي، ظهور الإحتكارات الخاصة، وهذا ما يتعارض و أهداف الخصخصة.

2- عدم إقبال القطاع الخاص على المساهمة في المشاريع الهامة التي لا تحقق أرباح طائلة يؤدي إلى خال في الإقتصاد، من شأنه عدم تلبية حاجات المجتمع، إضافة إلى تحول القطاع العام إلى القطاع الخاص. قد يؤدي إلى عدم اهتمام بالأهداف الإجتماعية للمجتمع خاصة بالنسبة لذوي الدخل الضعيفة مثل (توفير الخدمات الأساسية للأفراد، تحسين مستوى معيشة الأفراد، القضاء على الأمية) كما سيؤدي الأخذ بعين الاعتبار بالأهداف الاقتصادية فقط مثل تحقيق الأرباح

المرتفعة دون مراعاة للسعر أو توافر السلعة قد لا تتناسب و القدرات الشرائية للأفراد.

3- في مجال خفض أسعار السلع الخدمات تبقى دون طموح من تجارب الدول. و هذا ما يدعم القول بأهمية استمرار دور الدولة لحماية المجتمع و الأفراد المعوزين.

4- لا ريب في إن مشكلة البطالة، عويص جدا بالنسبة لعملية الخصوصية، خاصة في الدول العربية على غرار الدول النامية، إذ تعاني البلدان العربية من تزايد اليد العاملة العاطلة عن العمل منذ تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي و عمليات الخصوصية التي تبنتها العديد من الدول العربية، بحيث تقلص فرص العمل بالقطاع العام و تشهد كثير من المؤسسات العامة تسريح العمال بأعداد كبيرة، كما تعرف الصناعات الصغيرة و المتوسطة حالات إفلاس نتيجة لفتح باب الاستيراد و رفع الإجراءات الجبائية و عدم القدرة على المنافسة. و تشير إحصاءات منظمة العمل العربية إلى أن عدد العاطلين بلغ 20 مليون عاطل في 1998 م بمتوسط معدل البطالة يصل إلى 14 % من مجموع اليد العاملة العربية و يتفاوت هذا المعدل من دولة لأخرى، فيبلغ أقصاه في اليمن 25% ثم الجزائر 21 % وفي مصر 9 % و سوريا 8% و مع العلم أن القطاع الخاص يستهدف تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تكلفة. من خلال استعمال التقنيات لتحل محل العمالة (فمن المحتمل تزايد تسريح العمالة أو استخدام اليد العاملة الرخيصة). بالتالي، نتساءل ما مصير العمالة في مجتمع ينتم بسيطرة القطاع العام على معظم النشاط الإقتصادي و هي بصدد خصوصية المؤسسات العامة؟ و خاصة أن تنفيذ برامج الخصوصية ارتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية؟

5- يعد تقييم أصول و أسهم المؤسسة العامة المزمع خصوصتها، مشكل كبير جدا عند تطبيق عملية الخصوصية، و السبب في ذلك يعود إلى:

أ- كون أغلب الدول تهدف إلى تبني عملية الخوصصة في فترة وجيزة جدا، ومن شأنه أن يؤدي إلى تقديم تنازلات من طرفها على شكل سعر مغري منخفض (سعر قيمة الأسهم و الأصول) بغية جذب أكبر عدد من الخواص.

ب- الخلل في دقة الحسابات المالية أو انعدام المعلومات المحاسبة في المؤسسات العامة الضرورية لتقييم الأصول و الأسهم، و حتى الدول المتقدمة، مثل بريطانيا لم تسلم من مشاكل الخوصصة بحيث أن مشكل تقييم الأصول و الأسهم، أضحي موضع الجدل من قبل المعارضين السياسيين، بحجة أن المؤسسات العامة خوصصت بثمان زهيد لصالح فئة معينة من المجتمع.

6- انعدام أو عدم وجود السوق المالية في الدول النامية بسبب سيطرة القطاع العام على نسبة عالية من النشاط الإقتصادي، وبالتالي، تعرقل من خوصصة المؤسسات العامة.

7- ضعف القطاع الخاص في الدول النامية، الذي لا يمكن أن يمتص- إن صح التعبير- عملية خوصصة المؤسسات العامة الجارية في مدة قصيرة.

8- كما أن اقتصاد السوق يقتضي وجود سوق المنافسة وما تتطلبه من ظروف المنافسة الكاملة كشرط أساسي لعمل آليات السوق بكفاءة (أي تحقيق أفضل استخدام الموارد و أفضل توزيع لعائد العملية الإنتاجية) هذا الكلام، مقبول نظريا، لكن هل يوجد عمليا سوق المنافسة التامة التي تتيح لآليات الأسواق لأداء عملها؟ في الدول النامية منها العربية؟ وخاصة، أن السوق المتميز لغالبية الدول العربية يتسم بطابع الاحتكار. إذ تسيطر المؤسسات العامة على المنتجات المحلية و المستوردة. ناهيك عن العوامل الخارجية المتمثلة في تبعية التجارة الخارجية للدول العربية بالأسواق الاحتكارية على الصعيد العالمي (الحبوب، القطن، النفط) بالإضافة إلى تذبذب الأسعار و اختلالها. مثل: (اختلاف أسعار المدخلات الفعلية عن الأسعار الحقيقية بسبب الحماية، أو إتباع نظام الأسعار الإدارية، و بالتالي

فهذا اختلال في الأسعار الحقيقية بسبب الحماية، أو إتباع نظام الأسعار الإدارية، وبالتالي فهذا اختلال في الأسعار، ناجم عن تدخل الدولة في تحديد الأسعار سواء من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج و السيطرة المباشرة عليها أو من خلال احتكار نشاط التوزيع و التسويق... و حتى من خلال توظيف أدوات السياسة النقدية و المالية.

وعليه، يعجز قوى السوق في ظل سوق المنافسة الاحتكارية عن القيام بالاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، مما يؤدي إلى ابتعاد تحقيق الكفاءة الإنتاجية المثلى كلما ابتعدنا عن سوق المنافسة التامة.

الخلاصة و النتائج:

إن تجربة الخصخصة في الدول العربية، مازالت في بداياتها، و تتفاوت من بلد لآخر في تنفيذ الخصخصة، و لا يمكن الجزم بنجاح تجربة الخصخصة لمجرد بيع المؤسسات العامة، فليس كم وحدة من الوحدات العامة التي تم بيعها يعتبر معيار نجاح سياسة الخصخصة.

فهذه الأخيرة، ليست هدفا بحد ذاتها، بقدر ماهي وسيلة لعلاج الأزمة الاقتصادية، التي يعاني منها أي بلد نامي، و بوجه الخصوص البلد العربي. و إذا كانت الخصخصة عملية ضرورية في نظر المؤسسات المالية الدولية، بل حتى تعد البديل الوحيد أمام الدول النامية من بينها العربية، لحل مشكلاتها الاقتصادية. لكن، الأسرع في تطبيق هذه السياسة لفترة وجيزة جدا يضر باقتصادياتها.

و يحضرني قول المفكر الاقتصادي دوقلاس نورث الحائز على جائزة نوبل في 1993 "لا تتعجلوا الخصخصة قبل أن تطوروا مؤسساتكم " ثم يضيف قائلا:

الارتقاء الطبيعي للمؤسسات ليواكب اقتصاديا السوق الحرة، إنما هو نقطة الارتكاز الأساسية في نجاح سياسة الخصخصة في دول العالم الثالث.

و بناءا عليه، فإن هذه العملية، يجب أن تتسم بالشفافية و وضوح المعالم في جميع الخطوات التي تمر بها حتى تضمن مصداقية تلك العملية واستمراريتها، و تنشأ الثقة لدى المستثمرين.

مما لا شك فيه أن نجاح عملية الخصخصة في أي دولة من الدول يتطلب جملة من الأمور:

1- وجوب تكامل سياسة التحول إلى القطاع الخاص مع برنامج الدول الرامي للتنمية الاقتصادية و الإصلاحات المالية والنقدية إي مراعاة المصلحة العامة.

2- ضرورة الاستفادة من تجربة الدول التي سبقتنا في تطبيق الخصخصة سواء كانت الدول المتقدمة الهادفة إلى رفع كفاءتها الاقتصادية و تحقيق مستوى أفضل من حيث كفاءة استخدام موارد الإنتاج المتاحة للمجتمع. أو الدول النامية الرامية الى تطور اقتصادها و علاج المشاكل الاقتصادية منها : فشل القطاع العام الدائم.

و تشير إلى تجربة ماليزيا التي بدأت في 1982 سياسة الخصخصة إذ نجحت شركة الخطوط الماليزية و الدرس المستفاد من ماليزيا هو "التنوع في استخدام أدوات التحول"، إذ تم اختيار بدقة وعناية، حيث أن العوامل المؤثرة في اختيار الوسيلة مرتبطة بالهدف المرجو من برنامج الخصخصة و الوضع المالي

للمؤسسة العامة و إمكانية تعبئة موارد القطاع الخاص و الظروف السياسية
الملائمة^{*}

3- إعداد قائمة المؤسسات العامة المزعم خصوصتها و المصنفة وفق
ربحيته.

و هناك يتطلب دراسة معمقة لكل مؤسسة مع تحديد الهدف المرجو أو
المتوقع من خصوصتها و المشاكل الناجمة عن هذه العملية، أي وجوب الاهتمام
بالأثار الاقتصادية و الاجتماعية للخصوصة، و كذا أساليب تقييم تلك
المؤسسات و إصلاح الوحدات المتعثرة بها و تحسين أدائها عندما
تخضع للخصوصة و تصبح قادرة على منافسة المؤسسات الخاصة
و الأجنبية، و لأن الشروع في إتمام عملية الخصوصية يؤدي في كثير من الأحيان
إلى الفشل في تحقيق الهدف المعلن من الخصوصية لذلك نجد أن بريطانيا انتهجت
الخصوصة بشكل انتقائي و متدرج، و لم تتعد عملية الخصوصية أصابع اليد
خلال حكومة المحافظين، على خلاف دول الإتحاد السوفيتي السابق التي بيعت
كل المؤسسات العامة بشكل سريع و بلا حدود، بينما نجد أن تجربة الصين في
الخصوصة كانت تعتمد على التدرج و الانتقاء في آن واحد.

و لا ريب في أن الخصوصية أدت إلى تخفيف التوازن المالي في بعض
الدول النامية من خلال العائدات المالية من عمليات الخصوصية كما هو الحال في
البرازيل حقت 2204 مليار \$ والأرجنتين 1603 مليار و المكسيك 24.9 مليار \$
كنتيجة لعملية الخصوصية و كذا بالنسبة للفلبين 3.7 مليار \$ و بولندا 3.8

^{*} المرجع: إلى الأدوات المستعملة في ماليزيا: تصفية المؤسسات العامة أو بيع أسهم المؤسسة
للعاملين و صغار المستثمرين و أيضا إعادة تنظيم المؤسسة العامة إلى فروع صغيرة أو
دمجها في مؤسسة كبيرة.

مليارات* و عليه نقول أن الخصوصية لها دور كسياسة اقتصادية للإصلاح المالي.

4- خطورة مقايضة الدين الخارجي بملكية المشروعات العامة:
تتجر مقايضة الديون الخارجية بحقوق ملكية في المؤسسات العامة. إلى مخاطر عديدة أهمها :

- إن على الرغم من تقليص عبء الديون من خلال إلغاء دفع الفوائد و المبالغ المستحقة من الديون ستقايض بحقوق الملكية على المدى القصير، لكن في الواقع سيعمل الملاك الأجانب الجدد على تحويل الأرباح و الفوائد و المداخل، و بالتالي سينجم عنه زيادة عجز ميزان المدفوعات على المدى المتوسط.
- إفساح المجال للشركات المتعددة الجنسيات للسيطرة الاقتصادية من خلال امتلاكها للمؤسسات المحلية غالبا ما تكون في ضوء امتيازات و ضمانات، تلحق الضرر بالبلد مثل: حرية تحديد الأسعار والأجور، و الإعفاءات الجمركية و الضريبية، وهذا ما يتعارض و السياسات الوطنية.

5- يجب أن لا يكون هناك إضرار بالعمال عند إجراء الخصوصية و أن يتم إقصائهم بشروط عادلة و مناسبة أو ضمان حصولهم على مكافآت مناسبة (بمعنى تعالج مشكلة العمالة الزائدة نتيجة الخصوصية باعتبارها مشكلة اجتماعية، عن طريق صندوق الضمان الاجتماعي كما هو الحال في أغلب الدول). ينبغي توفير الظروف الملائمة للواقع الاقتصادي لسياسة الخصوصية (مثل سن القوانين الاقتصادية الملائمة للواقع الاقتصادي و آليات اقتصاد السوق). و أيضا توفير الهياكل القاعدية و المرافق الأساسية (كهرباء، غاز.....).

* المرجع: www.islam-online.net/arabic/economics/2001/01/article5.htm

غير أن بيع المؤسسات العامة لا يكون الأسلوب الوحيد لتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، بل يتعداه إلى أساليب أخرى متمثلة في نقل الإدارة دون تحويل الملكية. فإصلاح المؤسسة العامة خير من بيعها. من خلال نقل مسؤولية إدارتها إلى القطاع الخاص عن طريق: عقد الإيجار و عقود التسيير (عقود الإدارة) و ينبغي عقد التأجير: قيام القطاع الخاص باستئجار لأحد المرافق من الدولة و تشغيلها لصالحه بموجب عقد إيجار لمدة زمنية محددة دون تخلي الدولة عن ملكيتها.

أما عقد التسيير (الإدارة): هو تعاقد القطاع الخاص مع الدولة في التولي مسؤولية إدارة أحد القطاعات العامة بموجب عقد إدارة يحصل القطاع الخاص على نسبة معينة من الأرباح المتفقة عليها. أو حتى إدماج مؤسسة في مؤسسة أخرى قائمة. إذا من الضروري انتقاء أفضل وسيلة التي تتماشى و متطلبات كل مؤسسة على حدا.

و بغض النظر، عن جدوى الخصخصة أو عدمها، فأضحت اليوم سياسة اقتصادية لا بد من إتباعها، فهي السبيل الوحيد للدول بغية تطوير و تحرير اقتصادها. فهل الخصخصة قادرة على حل المشاكل الاقتصادية؟ كحل للأزمة الاقتصادية، فالمستقبل كفيل بالإجابة على هذا السؤال.

المراجع:

- 1- د. محمد الأبرش و د. نبيل مرزوق: الخصخصة: آفاقها و أبعادها دار الفكر دمشق 2002.
- 2- د. محمد الحناوي: الخصخصة المصرية الدار الجامعية - الإسكندرية 1998.
- 3- محمود الصبح: الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء و تحديات النمو، عين شمس 1995.
- 4- د. احمد ماهر: الخصخصة الدار الجامعية للطباعة و النشر بدون سنة النشر
- 5- د. احمد ماهر: دليل المدير في الخصخصة الدار الجامعية للطباعة و النشر الإسكندرية 2002.
- 6- إغلمان بهية الخوصصة و الموارد البشرية رسالة الماجستير 2002 .
- 7- بوزار صفية: تشخيص و تقييم المؤسسة في ظل الخصخصة رسالة الماجستير 2000.
- 8- مجلة: الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة-مركز الدراسات الوحدة العربية-بيروت 1999.
- 9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: العدد يناير 2000 الخرطوم السودان
- 10- مجلة: آفاق اقتصادية العدد: 78-1999.
- 11- M. Durupt: les privatisations en France, documentation Française Paris 1988.
- 12-
- 13-